



الزمان عن مجتهد وعليه الجمهور خلافاً لأكبر الفقهاء وترتيبهم هل الجبل
 ينزله الحكم بالجبل وهذا كما قال الأكرمان في الغنم المشاهدة الجاهل من الخ الحكم
 الذي يستلزم العقوبة به فإن ذلك لا يعارضه خبر لا تزال طابفة إلى آخره
 الجبل ذاع على صل الدين ودا على قومه وأنه لا يقبل من العلم إلى زمن
 مبادئ المراسلة قبل استحكامها بما فيها فإذا أزلت الأربعة وأقرب
 قيام الساعة وجاءت أم الله زالة لكل قبيل الخبرين على زمنين مختلفين
 بزواله المتعارض من الدين ثم قال الراعي لأبي عبيد على
 السلطان من رعاية أحوال المتصدين للرياسة بالعلم في الإختلال
 بما يتسلسل ويشركه لا يسلم ويوقع بين الناس التباغض والتناحر
 وذلك أن الشواشي أربعة الألبا وحكيم على الخاصة ظاهراً هو
 وباطنهم والحكام وحكيم على بواطن الخاصة والوعاظ وحكيم على
 بواطن العامة وصلح العالم وغاية أمر هذه السياسات فيتحقق من
 العامة الخلاصة ونسوس الخاصة العامة وحساده فيعكس ذلك ولما
 تروى قوم في أزمانه العلم بغير استحقاق واحد نوابهم يعلم بدعا
 استغفوا عامة واستجلبوا بها منفعة ورياسة فوجدوا لهم العامة
 مساندة ومشاركتهم ثم وقرب جوهرهم منهم وفتحوا بذلك طرقاً
 مسدودة ورفعوا بها سنوناً مسيلة وطلبوا همة لخاصة فوصلوا بها
 بالوقاحة وبما فهم من الشرع فيدعوا الخدي ويملوهم اعتصاماً
 لسلطانة ومنازعة لكانت فاعزوا به اتباعهم حتى ويطوعهم بالظلمة
 واخفاهم فتولد بذلك الهو والجمهور العام والعام **قوله عن**
ابن عمر في بعض ما قاله ابن عمر قال ذلك في حجة الوداع في الباب عن
 الإمامة أيضاً ويزاد فقال اعزالي يا بني الله كيف يرفع العلم وبين
 أظهرنا المصاحف وقد نقلنا ما فيها وعلمناها أبنائنا وفضانا وخصينا
 فرفع إليه لاسه وهو غضب فقال هذا اليهود والنصارى ومن
 أظهرهم المصاحف لم يرفعوا منها فيما جاءهم أنبياءهم التي فإذا ان بقا
 انكبت بعد رفع العلم بموت العلماء لا يعنى من ليس بعالم شياً قال ابن
 حجر قد أسهم هذا الحديث من رواية هشام فوقه ثمان من رواية الأكر من
 سبعين نفساً عنه
ان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل سبل أزاره أي من غلبه أو استعمل
 كعبه أي لا يقبل صلاة على صلاة أرتى فيها أزاره الخيبة ونجها وهذا
 قاله من رواه ببديك ذلك وأمره بما يتوصوا ويعيد وذلك لأن

الاصلة حال توافق أسبابه الأثار فعل تكبر فعاوضاً قال ابن عمر
 وأمره له باعادة الوضوء وب تأكيد عليه ولأن المصلح ينبغي ربه
 والله لا ينظر إلى من جازأاره ولا يكتمه فذلك لم يقبل صلته
 بمعنى أنه لا يقبل صلته عليها وقال الطيبي سر الأمر بالتوضي وهو
 متطهران تتقوا رجل في سبب ذلك الأمر فيقف على ما ارتكبه
 من الشناعة وأنه تعالى بيكارة أمر رسوله صلى الله عليه وسلم وطهار
 الظاهر يظهر ما خلفه من التكبر والتجمل لأن طهارة الظاهر تؤكد
 في طهارة الباطن فعله هذا ينبغي أن يعبر بحكم المصطفى صلى الله عليه
 وسلم من أنه تعالى لا يقبل صلته المتكبر الختال في الصلاة واللباس
عن أبي هريرة قال بينما رجل يبدي إذا قال له النبي صلى الله عليه وآله
 اذهب فتوضأ فقبل له ذلك فقال إنك لا تبدي وهو مسلم أزاره
 والله تعالى لا يقبل الخ قال النووي أسناده صحيح على شرطه
 لكن أعلم المندري فقال فيه أبو جعفر رجل من المدينة لا يعرف
ان الله لا يقبل من الرجل لئماً كان حاله ما كان لا يقبله العالم في
عبادة ربه أحد وان يتبع وجهه فمن أراد بعمله الدنيا وزينتها
 دون الله والأخرة فخطه ما أراد وليس له جزع وسبب هذا
 الحديث أن أبا امامة قال يا رسول الله لايت رجل عثر ألبتة في الجبل
 والد كرماله فقال لا شيء له فاعادها ثلاثاً يقول لا شيء ثم ذكره
 ربه فخرج كبيرون في قولهم لو أضاف إلى قصده أكل كلمة الله سياً
 من الهمس يا الله بيوية لم يضر حيت وقع ضمناً للمقصود وقوله
 الحزنه إذا كانت أصل الحديث في الباعث الإعلال لا يضر العارضين
 الطارئين قال ابن حجر ويمكن تحمل الحديث على من قصد الله من
 معاً فلا يتجاف ما ذكر وقد قاله ابن حجر في هب المحققون فإنه
 إذا كانت الباعث الأول قصد الإعلام لم يضره ما انضاف إليه
 بتلبيس هذا الحديث قطع ظهورها من ولم يبق لهم معه تعلق
 بعمل وقد انكشف بالخير والعيان أن منوط العمل الإخلاص وهذا
 الحديث من أقوى أدلة من قال لا يؤايب بعمل إلا أن خلى كله من
 الربا وأنه لا يقدر عقوبة الباعث الذي غلبه إلهام الغزال **عن**
الإمامة قال قلت يا رسول الله أرايت رجلاً غلبه الغم الأجر والذكر
 حاله فقال لا شيء له فاعادها ثلاثاً يقول لا شيء ثم ذكره قال
 العلاء والمحدثين صحيح صححه الحكم وقال المندري أسناده صحيح